

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاقية إنشاء المركز الإقليمى
للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى إقليم الشرق
الأدنى الموقعة فى روما بإيطاليا فى ١٩٨٣/٩/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية إنشاء المركز الإقليمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى إقليم
الشرق الأدنى الموقعة فى روما بإيطاليا فى ١٩٨٣/٩/٢٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ رمضان سنة ١٤٠٥ (٣٠ مايو سنة ١٩٨٥) .

حسنى مبارك

**اتفاقية إنشاء مركز إقليمي
للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية
فى الشرق الأدنى
الديباجة**

إن الاطراف المتعاقدة ،

إذ تدرك أن كثيراً من بلدان الشرق الأدنى وضعت برامج للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، وأنها وصلت إلى مراحل مختلفة فى تنفيذ هذه البرامج ؛

وإذ تدرك أن تنفيذ هذه البرامج ونجاحها سيتيسر ويتحسن بدرجة كبيرة بفضل زيادة التعاون الإقليمي ، الذى يعتمد على شبكة من المؤسسات الوطنية للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، ويفضل تعاون هذه المؤسسات مع مؤسسة مشتركة بين الحكومات ؛

وإذ تعتبر أن هذا التعاون يمكن تحقيقه على خير وجه بإنشاء مركز إقليمي يودى أعماله بالتعاون مع جميع البلدان وجميع المنظمات والوكالات الحكومية وغير الحكومية القادرة على توفير الدعم المالى أو الفنى له ؛

وإذ تعتبر أيضاً أن إنشاء مثل هذا المركز الإقليمي سيكون خطوة عملية نحو تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المذكورة فى إعلان المبادئ وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة

لأمم المتحدة فى روما فى شهر يوليو / تموز ١٩٧٩ ، وسيكون متفقاً مع السياسات الواردة فى القرارين رقمى ٣٢٠١ ، ٣٢٠٢ (الدورة الخاصة السادسة) الخاصين بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة :

وإذ تلاحظ القرار الذى أصدره المؤتمر الإقليمى الخامس عشر للشرق الأدنى الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة فى روما فى أبريل / نيسان ١٩٨١ والذى طلب اتخاذ الإجراءات بهدف إقامة مركز إقليمى من هذا النوع :

قد اتفقت على ما يلى :

المادة الاولى

إنشاء المركز وأهدافه ووظائفه

١ - تنشئ الأطراف المتعاقدة ، بموجب هذه الاتفاقية ، مركزاً إقليمياً للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الأدنى (يشار إليه فيما بعد « بالمركز ») تحدد أهدافه ووظائفه فيما يلى :

(أ) مساعدة العمل الوطنى ، وتنشيط التعاون الإقليمى وترويجه فى مجال الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الأدنى من خلال شبكة من المؤسسات المحلية تحددتها الدول الأعضاء (يشار إليها بعد « بالمراكز الوطنية ») . ويكون الهدف منها بوجه خاص ، إدماج جميع سكان الريف فى عملية تحسين الإنتاج والدخول والأوضاع المعيشية لصغار المزارعين

والجماعات المحتاجة الأخرى من أهل الريف ، واشتراكهم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(ب) تزويد الدول الأعضاء ، فى المركز بالخدمات فى مجال الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية بإمدادها بالدعم الفنى والخدمات الاستشارية ، وتعزيز تبادل الأفكار والخبرات ، وتشجيع أوجه النشاط المشتركة أو التعاونية التى تعود بالنفع على هذه الدول بصورة فردية أو جماعية .

٣ - للمركز فى سبيل تحقيق أهدافه أن :

(أ) يضطلع بأعمال البحوث فى مختلف جوانب الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق الأدنى . مع التركيز على إيجاد المناهج البديلة التى تزيد من فعالية برامج العمل الميدانية ، وله أن يشجع هذه البحوث أو يعاونها عن طريق المراكز الوطنية إذا كان ذلك مناسباً ، وكلما أمكن ذلك .

(ب) يعقد المؤتمرات الاستشارية أو أية اجتماعات أخرى تمكن واضعى السياسات والباحثين والمخططين والمنفذين على المستوى القطرى من تبادل الأفكار والخبرات الخاصة بالإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، ومن تحديد المجالات التى تكون فيها الجهود التعاونية المشتركة ذات فائدة متبادلة للدول الأعضاء .

(ج) ينظم دورات تدريبية فى مجالات تخطيط برامج ومشروعات الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها ، ويساعد المراكز الوطنية على تنظيم الدورات والحلقات التدريبية الخاصة بها .

(د) يوفر غير ذلك من وسائل الدعم الفنى والخدمات الاستشارية للمراكز الوطنية ،

ويظل على اتصال معها ، ويقدم المشورة المناسبة لغير ذلك من المنظمات والوكالات المعنية بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

هـ) يكون بمثابة مركز ومصرف للمعلومات عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى وفي غيره ، ويعمل على تشجيع نشر المعلومات بأي وسيلة مناسبة من وسائل النشر وإعداد الوثائق ، بما في ذلك ترجمة المطبوعات المهمة المتعلقة بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

و) يقوم بالوظائف الأخرى التي قد تكون ضرورية أو مفيدة لتحقيق أهدافه .

المادة الثانية

المقر

يكون مقر المركز في المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الثالثة

العضوية

١ - الدول الأعضاء في المركز هي :

(أ) الدول الواردة أسماؤها في الملحق ١ بهذه الاتفاقية والتي تصدق على هذا

الاتفاقية أو تنضم إليها طبقاً للفقرات ١ و ٣ و ٤ من المادة الثانية عشرة .

(ب) الدول التي ترد أسماؤها في الملحق ١ والتي تقبل كأعضاء في المركز طبقاً

للفقرة الخامسة من المادة الثانية عشرة .

٢ - على أى دولة تصبح عضواً فى المركز ، أن تحدد فى أسرع وقت ممكن مؤسسة من مؤسساتها لتكون هى المركز الوطنى فيها ، وهو المركز الذى سيعتبر جزءاً من الشبكة الإقليمية المشار إليها فى الفقرة ٢ (أ) من المادة الأولى ، فإذا لم يكن لهذه الدولة مركز من هذا النوع فعليها أن تبادر إلى إنشائه بأسرع ما يمكن .

المادة الرابعة

مجلس الإدارة

- ١ - يكون للمركز مجلس إدارة يتألف من جميع الدول الأعضاء .
- ٢ - يعقد المجلس دورة عادية كل سنتين فى الوقت والمكان اللذين يحددهما المجلس . كما يعقد دورات خاصة إذا قرر ذلك أو بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء .
- ٣ - ينتخب المجلس رئيسه وأعضاء هيئته مكتبه ، ويضع نظامه الداخلى ، والذى درة عضو صوت واحد ، وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية بسيطة من الأصوات المعطاة ، ما لم ينص على غير ذلك صراحة فى هذه الاتفاقية ، ويتكون النصاب من أغلبية بسيطة من الدول الأعضاء .
- ٤ - يكون اشتراك الدول غير الأعضاء والمنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات فى دورات مجلس الإدارة أو أجهزته الفرعية به مراقب ، وأن يكون ذلك خاضعاً لأحكام النظام الداخلى المشار إليه فى الفقرة ٣ .

المادة الخامسة

وظائف مجلس الإدارة

١ - تكون وظائف مجلس الإدارة كما يلي :

(أ) استعراض التقرير والتوصيات المحالة إليه من اللجنة التنفيذية عن حالة الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الدول الأعضاء ، وأن يرسم على أساس ذلك سياسة المركز ويوافق على برنامج عمله وميزانيته .

(ب) تحديد اشتراكات الدول الأعضاء على النحو الوارد في الفقرة ٣ من المادة التاسعة .

(ج) وضع المعايير العامة والخطوط التوجيهية لإدارة المركز وتطوير أعماله

(د) استعراض التقرير الخاص بعمل المركز والحسابات المراجعة المشار إليها في الفقرة ٣ (أ) من المادة الثامنة .

(هـ) الموافقة على اللائحة المالية للمركز .

(ز) انتخاب أربعة أعضاء في اللجنة التنفيذية المشار إليها في الفقرة ١ من المادة السادسة .

(ح) تحديد المنظمات والوكالات التي يجوز أن تدعى إلى تقديم مستشارين فنيين لمعاونة اللجنة التنفيذية وفقاً لما جاء في الفقرة ١ من المادة السابعة .

(ح) تعيين مدير المركز وفقاً للفقرة ١ من المادة الثامنة .

- (ط) قبول الدول في عضوية المركز طبقاً للفقرة ٥ من المادة الثانية عشرة .
- (ي) إقرار التعديلات على هذه الاتفاقية وفقاً للمادة الثالثة عشرة .
- (ك) إقرار القواعد التي تنظم عملية التحكيم في المنازعات المشار إليها في الفقرة ٤ من المادة العاشرة .
- (ل) الموافقة على الترتيبات الرسمية مع المنظمات أو الوكالات الأخرى المشار إليها في المادة الحادية عشر ، ومع الحكومات ، بما في ذلك اتفاقية المقر الرئيسي التي ستعقد بين المركز والدولة التي تستضيف مقر المركز (المشار إليها فيما بعد « بالدولة المضيفة ») .
- (م) إقامة أية أجهزة فرعية ، تحت إشرافه ، إذا كانت لازمة أو مفيدة لأداء وظائف المركز .
- (ن) تحديد شروط استخدام الموظفين .
- (س) أداء أي مهام أخرى قد تكون موكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية أو تكون ضرورية أو مفيدة للقيام بنشاطات المركز .
- ٢٠٢ للمجلس ، في الحدود التي يقرها ، تفويض اللجنة التنفيذية بوظائف معينة من وظائفه ، باستثناء الوظائف المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (و) و (ح) و (ط) و (ي) من الفقرة (١) السابقة .

المادة السادسة

اللجنة التنفيذية

- ١ - تكون للمركز لجنة تنفيذية تتألف من أربعة من الدول الأعضاء ينتخبها مجلس الإدارة ومن الدولة المضيفة .
- ٢ - عند انتخاب الدول الأعضاء الأربع المشار إليها في الفقرة ١ السابقة ، يراعى مجلس الإدارة مبدأ التوزيع الجغرافي المتوازن ، والرغبة في أن تتاح لجميع الدول الأعضاء الفرصة لعضوية اللجنة التنفيذية .
- ٣ - تنتخب الدول الأعضاء الأربع المشار إليها في الفقرة ١ خلال الدورة العادية لمجلس الإدارة ، ولمدة سنتين ، إلا أنه في أول دورة عادية للمجلس ، تنتخب اثنتان من الدول الأربع لمدة ثلاث سنوات ، وفي كل دورة من الدورات العادية التالية ، يحدد المجلس بداية السنتين لكل دولة عضو من الدول الأربع التي انتخبت أثناء الدورة .
- ٤ - بصرف النظر عن الفقرة ٣ ، تنتهى عضوية أى دولة فى اللجنة التنفيذية حال انتقالها من اللجنة أو حال تقديمها إخطاراً بالانسحاب من المركز ، وتملاً المكان الشاغر دولة عضو أخرى يختارها باقى أعضاء اللجنة وتوافق على شغل المكان ، وأى دولة تختار بهذه الطريقة تبقى فى عضوية اللجنة حتى نهاية مدة عضوية الدولة التى تحل محلها .
- ٥ - تجتمع اللجنة التنفيذية مرة كل سنة على الأقل فى الوقت الذى تحدده ، ويجوز عقد دورات خاصة للجنة بناء على طلب رئيسها أو أغلبية أعضائها ، وتُعقد دورات اللجنة ، عادة ، فى مقر المركز .

٦ - خلال الدورة السنوية المشار إليها فى الفقرة ٥ من هذه المادة ، تنتخب اللجنة ، من بين أعضائها ، رئيسها ، وأى أعضاء آخرين فى هيئة مكتبها ، ويبقى هؤلاء فى مناصبهم حتى الدورة سنوية التالية ، وللجنة أن تقر نظامها الداخلى ، وتتخذ من قرارات بأغلبية بسيطة من الأصوات المعطاة ، ويتكون النصاب بحضور أغلبية بسيطة من الأعضاء . ولمجلس الإدارة أن يضع القواعد التى يمكن على أساسها استشارة اللجنة بالمراسلة أو بأى وسيلة اتصال سريعة إذا نشأت ، بين دورتين من دورات اللجنة ، مسائل ذات طابع استثنائى ملح تتطلب إجراء من جانب اللجنة .

٧ - تقوم اللجنة التنفيذية بما يلى :

(أ) استعراض أوجه نشاط المركز .

(ب) تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية مسألة من المسائل المتصلة بأعماله ،

التي تهمه .

(ج) إصدار التوجيهات لمدير المركز بخصوص تنفيذ السياسات والقرارات التى

ينفذها مجلس الإدارة .

(د) الاضطلاع بأية وظائف أخرى تخولها لها هذه الاتفاقية أو يفوضها لها مجلس

الإدارة عملاً بالفقرة ٢ من المادة الخامسة .

٨ - تقر اللجنة التنفيذية ، فى كل دورة ، تقريراً يرفع إلى مجلس الإدارة .

٩ - يتحمل المركز نفقات السفر والمعيشة اللازمة لأعضاء اللجنة التنفيذية لحضور

اجتماعاتها الدورية ، كلما سمحت ميزانية المركز بذلك .

المادة السابعة

المستشارون الفنيون

- ١ - يعاون اللجنة التنفيذية مستشارون فنيون يكون منهم مدير المركز . وممثل عن مدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، وممثلون عن المنظمات والوكالات لأخرى التي يدعوها مجلس الإدارة إلى تعيين مستشارين فنيين .
- ٢ - يقدم المستشارون الفنيون المشورة إلى اللجنة التنفيذية عن :
 - (أ) الجوانب الفنية والمسؤولية في نشاط المركز وبرامجه .
 - (ب) العلاقات وتراحي التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المركز والبرامج التي ينفذها أو التي تنفذ تحت رعايته .
 - (ج) أي مسائل فنية أخرى يحيلها إليهم مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو مدير المركز .
- ٣ - يشترك المستشارون الفنيون ، كلما اعتبرت اللجنة التنفيذية ذلك ضرورياً ، أن يكون لهم حق التصويت ، في جميع مناقشات اللجنة التنفيذية التي تتصل بأوجه نشاط المركز والبرامج التي ينفذها أو تنفذ تحت رعايته ، أو تتصل بأي أمر آخر تكون له جوانب فنية مهمة ، وتقدم للمستشارين الفنيين التسهيلات اللازمة للاجتماع والتبادل الآراء بينهم في المسائل المشار إليها في الفقرة ٢ السابقة .
- ٤ - يتحمل المركز نفقات السفر والمعيشة للمستشارين الفنيين إذا كانت ناشئة عن أداء أعمالهم المذكورة في الفقرة ٣ السابقة .

المادة الثامنة

المدير والموظفون

- ١ - للمركز مدير يعينه مجلس الإدارة وفقاً للشروط التي يقررها .
- ٢ - المدير هو الممثل القانوني للمركز ، وهو يوجه عمل المركز وفقاً للسياسة التي تقرها لقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة وتحت إشراف اللجنة التنفيذية .
- ٣ - يقدم المدير إلى مجلس الإدارة في كل دورة عادية يعقدها الوثائق التالية عن طريق اللجنة التنفيذية:
 - (أ) تقريراً عن عمل المركز والحسابات المراجعة .
 - (ب) مشروع برنامج عمل المركز ومشروع الميزانية .
- ٤ - يتولى المدير الإعداد لدورات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وغير ذلك من اجتماعات المركز ، ويوجه الدعوة إلى حضورها ، ويوفر خدمات الأمانة لهذه الاجتماعات ، وله الحق في الاشتراك في هذه الاجتماعات .
- ٥ - يكون للمدير نائب يعاونه في عمله ، ويعينه المدير بموافقة اللجنة التنفيذية ، وفي حالة تعذر قيام المدير بواجباته تكون لنائب المدير السلطات والمهام التي للمدير بموجب هذه الاتفاقية .
- ٦ - يتولى المدير تعيين نائب المدير وسائر موظفي المركز طبقاً للسياسة والمعايير والخطط

لتوجيهية العامة التي يضعها مجلس الإدارة . ولدى تعيين موظفى المركز يتأكد المدير من نوافر أعلى مستويات الكفاءة والقدرة المهنية والنزاهة . ولدى تعيين موظفين فى وظائف من مستويات يقررها مجلس الإدارة بوجه المدير اهتماماً لضرورة اختيارهم من مواطنى لدول الأعضاء فى المركز على أساس أوسع توزيع جغرافى ممكن .

٧ - موظفو المركز مسؤولون أمام المدير ولا يجوز لهم أن يتسلموا أو يتلقوا تعليمات خاصة بأداء واجباتهم من أى سلطة خارج المركز .

المادة التاسعة

موارد المركز

١ - تشمل موارد المركز ما يلى :

(أ) المبانى والمعدات والمرافق الأخرى التى يمتلكها المركز .

(ب) الاشتراكات السنوية التى تدفعها الدول الأعضاء .

(ج) الهبات المقدمة إلى المركز .

(د) عائدات استثمار الأصول السائلة أو جزء منها .

٢ - تقدم الحكومة المضيفة ، بدون مقابل أو بإيجار اسعى ، الأرض والمبانى والآلات الضرورى لأداء المركز لأعماله بكفاءة . وتوفر أيضاً ، بدون مقابل أو بشروط مدونة التسهيلات الأخرى اللازمة لتوفير أسباب الراحة للمدير وموظفى المركز وعائلاتهم .

٣ - تتعهد الدول الأعضاء بأن تدفع الاشتراكات السنوية فى ميزانية المركز بعملة قابلة للتحويل الحر . ويقرر مجلس الإدارة ، فى كل دورة عادية ، بأغلبية ثلثى الأصوات المعطاة ، مجموع مبلغ الاشتراكات المقررة للفترة المالية التالية . ويقسم مجلس الإدارة

هذا المبلغ بين الدول الأعضاء وفقاً لنسب اشتراكاتهم المقررة في جدول الاشتراكات المعهولة في الأمم المتحدة في ذلك الوقت .

٤ - لتحديد الاشتراك السنوي لكل دولة من الدول الأعضاء يقسم المبلغ المستحق منها إلى قسطين متساويين ، أحدهما يتعين سداؤه في بداية العام الأول من الفترة المالية والآخر يسدد في بداية العام الثاني .

٥ - إذا أصبحت إحدى الدول عضواً في المركز خلال فترة السنتين فيحسب اشتراكها عن سنة قبولها في العضوية بنسبة المتبقى من فترة السنتين ابتداءً من ربيع السنة الذي حصلت فيه على العضوية .

٦ - للمركز قبول الهدايا أو الوصايا أو الهبات أو أي شكل آخر من التبرعات من أي «صنبر» بشرط أن يتفق قبول هذه التبرعات مع أهداف المركز وبعد موافقة اللجنة التنفيذية .

المادة العاشرة

الوضع القانوني والمزايا والحصانات

١ - المركز منظمة حكومية دولية مستقلة ، ويتمتع بالشخصية القانونية التي تؤهله لمباشرة أي عمل قانوني يكون ضرورياً أو مفيداً للقيام بوظائفه أو ممارسة صلاحياته الواردة في «نزه الاتفاقية» . ومع مراعاة هذا المبدأ العام ، وفي حدود الفقرة ٦ من المادة التاسعة يجوز للمركز أن يبرم العقود وأن يمتلك العقارات والمنقولات ويتصرف فيها وأن يكون طرفاً في إجراءات قانونية .

٢ - تمنح كل دولة عضو :

(أ) للمركز وممتلكاته وأمواله ، وأصوله ، المزايا والحصانات والتسهيلات المناسبة التى تمكنه من القيام بنشاطه .

(ب) لممثل أى دولة أو منظمة حكومية دولية الذين يقومون بمهام رسمية تتعلق بعمل المركز ، والمدير المركز وموظفيه ، المزايا والحصانات والتسهيلات المناسبة التى تمكنهم من أداء واجباتهم الرسمية .

٣ - ودون الإخلال بنص الفقرة ٢ السابقة تتعهد الدولة المضيفة بأن تمنح المزايا والحصانات والتسهيلات الواردة فى الملحق ٢ بهذه الاتفاقية .

٤ - المنازعات التى تنشأ عن أى اتفاق بين المركز وأى شخص طبيعى أو معنوى ، بما فى ذلك شروط التوظيف وأوضاعه ، والتى لا يمكن تسويتها بالتفاوض أو التوفيق ، ولا يتنازل فيها المركز عن حصانته من الإجراءات القانونية ، تعرض على التحكيم طبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الإدارة ، ما لم يتفق أطراف النزاع على طريقة أخرى للتسوية .

٥ - وعندما تحول الحصانة الممنوحة بموجب هذه المادة أو الملحق ٢ بهذه الاتفاقية دون سير العمل ويمكن التنازل عنها دون الإضرار بمصلحة المركز ، تتنازل الدولة العضو عن هذه الحصانة بالنسبة لممثلها ، أو يتنازل عنها مجلس الإدارة بالنسبة لمدير المركز ، أو يتنازل عنها مدير المركز بالنسبة لموظفيه .

المادة الحادية عشرة

العلاقات مع المنظمات والوكالات الأخرى

للمركز أن يتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أو الوكالات التى لها مصالح وأوجه نشاط تتصل بأهداف المركز ، وبالأخص ما هو موجور منها فى المنطقة وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجوز للمدير ، تحت إشراف مجلس الإدارة ، أن ينشئ علاقات عمل مع هذه المنظمات أو الوكالات ، وأن يضع الترتيبات الضرورية لضمان التعاون الفعال . وتخضع أى ترتيبات رسمية تعقد مع هذه المنظمات والوكالات لموافقة مجلس الإدارة .

المادة الثانية عشرة

التوقيع والتصديق والانضمام ، وسريان الاتفاقية وقبول الأعضاء

١ - للدول المذكورة فى الملحق ١ أن تصبح أطرافاً فى هذه الاتفاقية عند :

(أ) التوقيع على هذه الاتفاقية ثم إيداع وثيقة التصديق ، أو .

(ب) إيداع وثيقة الانضمام .

٢ - تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع فى مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم

المتحدة (FAO) فى مدينة روما ابتداء من يوم ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ ..

٣ - تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة .

٤ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لكل الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها ، من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام من جانب الدولة المضيفة ومن جانب خمس حكومات على الأقل من حكومات الدول المذكورة في الملحق « ١ » .

وتصبح أي دولة أخرى مذكورة في الملحق « ١ » طرفاً في هذه الاتفاقية من تاريخ إيداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها .

٥ - يجوز لأي دولة ليست مذكورة في الملحق « ١ » أن تبلغ المدير العام باللمة الأغذية والزراعة ، في أي وقت بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية ، برغبتها في أن تصبح عضواً في المركز . ويكون التبليغ مصحوباً بوثيقة انضمام توافق الدولة بموجبها على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية من تاريخ قبول عضويتها . ويرسل المدير العام للمنظمة نسخاً من التبليغ والوثيقة المشار إليها إلى مجلس الإدارة عن طريق مدير المركز . وإذا قرر المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة ، الموافقة على قبول الدولة فإن انضمام هذه الدولة يصبح نافذاً من تاريخ هذا القرار الذي يجب إبلاغه فوراً للمدير العام للمنظمة .

٦ - تتضمن كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام ، أو إحدى الوثائق المرفقة بهما ، تسمية المركز الوطني المشار إليه في الفقرة « ٢ » من المادة الثالثة ، كلما كان ذلك ممكناً .

٧ - لا يخضع التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها لأي تحفظات .

المادة الثالثة عشرة

تعديل هذه الاتفاقية

١ - مع مراعاة الفقرة ٤ من المادة ٤٤ التالية ، يجوز لمجلس الإدارة تعديل هذه الاتفاقية بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات المعطاة ، بشرط أن تكون هذه الأغلبية أكثر من نصف الدول الأعضاء ، وتصبح التعديلات سارية المفعول ، بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة ، بعد انقضاء ستين يوماً من إقرار مجلس الإدارة لها .

٢ - يجوز أن تقدم اقتراحات تعديل هذه الاتفاقية من اللجنة التنفيذية أو من دولة عضو في رسالة إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يقوم في الحال بإبلاغ الاقتراحات لجميع الدول الأعضاء ومدير المركز .

٣ - لا ينظر مجلس الإدارة في اقتراح بالتعديل ما لم يبلغه المدير العام للمنظمة إلى الأعضاء قبل ستين يوماً على الأقل من يوم افتتاح الدورة التي سينظر فيها هذا الاقتراح ، وعند إقرار أي تعديل يجب إبلاغه للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة فوراً .

٤ - لا يجوز تعديل الملحق « ٢ » بهذه الاتفاقية إلا بالطريقة الواردة فيه .

المادة الرابعة عشرة

الانسحاب من الاتفاقية وإنهاؤها

١ - لأي دولة عضو تقديم إبلاغ بانسحابها من المركز إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بعد انقضاء أربع سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه طرفاً في هذه الاتفاقية ، وصحح هذا الانسحاب سارياً بعد انقضاء سنة من تقديم الإبلاغ أو في أي تاريخ لاحق يحدده الإبلاغ . وتشمل الالتزامات المالية للدولة العضو كامل السنة التي يسرى فيها الانسحاب .

- ٢ - وإذا أدى انسحاب دولة عضو إلى خفض عدد الدول الأعضاء إلى أقل من خمسة ، يبدأ مجلس الإدارة في تصفية المركز ويبلغ جهة الإيداع بذلك .
- ٣ - وفي هذه التصفية يقرر مجلس الإدارة إعادة الأرض والمباني والأجزاء الشائكة التي قدمتها الدولة المضيفة إلى هذه الدولة ، كما يقرر إعادة الأموال التي لم تستخدم إلى المتبرعين الذين قدموا التبرع ، وبيع أي موجودات أخرى تبقى بعد ذلك . وعقب الرضاء بكل الالتزامات ، بما في ذلك مصاريف التصفية ، توزع الأموال الناتجة عن البيع وأسرها لمركز الأخرى بين الدول التي كانت أعضاء في المركز عند تاريخ الإبلاغ بالانسحاب المشار إليه في الفقرة ٢ السابقة ، وذلك بنسب الاشتراكات التي دعتها طبقاً للفقرة ٢ من المادة لتاسعة ، عن السنة التي قدم فيها هذا الإبلاغ .

المادة الخامسة عشرة

تفسير الاتفاقية وتسوية المنازعات

أي نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ولم يكن تسويته بطريق التفاوض أو التوفيق أو أي طريق آخر ، يمكن إحالته من قبل أي طرف في النزاع إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار فيه ، ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً لكل الأطراف .

المادة السادسة عشرة

جهة الإيداع

١ - يكون المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة هو جهة إيداع هذه الاتفاقية وبمقامه بالآتي :

(أ) إرسال نسخ معتمدة من هذه الاتفاقية إلى حكومات الدول المذكورة في الملاحق « ١ » أو أي حكومة أخرى تطلب ذلك .

(ب) تسجيل هذه الاتفاقية ، عند سريان مفعولها ، لدى أمانة الأمم المتحدة طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(ج) إبلاغ الدول الواردة في الملحق ١ أو أى دولة قبلت عضويتها فى المركز عن :

١ - توقيع هذه الاتفاقية وإيداع وثائق التصديق أو الانضمام طبقاً للفقرة ١ من المادة الثانية عشرة .

٢ - تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية طبقاً للفقرة ٤ من المادة الثانية عشرة .

٣ - إعلان إحدى الدول عن رغبتها الانضمام لعضوية المركز ، وقبولها فى العضوية طبقاً للفقرة ٥ من المادة الثانية عشرة .

٤ - أى اقتراحات بخصوص تعديل هذه الاتفاقية ، وإقرار التعديلات طبقاً للمادة الثالثة عشرة .

٥ - بلاغات الانسحاب من المركز طبقاً للفقرة ١ من المادة الرابعة عشرة .

٦ - أى إبلاغ يصل طبقاً للفقرة ٢ من المادة الرابعة عشرة .

٧ - تودع النسخة الأصلية لهذه الاتفاقية فى سجلات منظمة الأغذية والزراعة .

المادة السابعة عشرة

الملاحق

يعتبر الملحقان ١ و ٢ جزءاً مكملًا لهذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية فى مدينة روما فى ايطاليا يوم ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ فى

نسخة واحدة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية وهى متساوية فى الحجية .

الملحق (١) للاتفاقية**قائمة بالدول المشار إليها في الفقرة (١) (أ) من المادة الثالثة**

الأردن

أفغانستان

الإمارات العربية المتحدة

إيران

باكستان

البحرين

تركيا

تونس

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الجمهورية العربية اليمنية

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

جيبوتي

السودان

سورية

الصومال

العراق

عمان

قبرص

قطر

الكويت

لبنان

مصر

المغرب

موريتانيا

المملكة العربية السعودية

الملحق (٢) للاتفاقية

تعهدات الدولة المضيفة

مقدمة

بناء على الفقرة ٢ من المادة التاسعة والفقرة ٣ من المادة العاشرة من هذه الاتفاقية يخضع هذا الملحق بالحقوق والالتزامات الإضافية للدولة المضيفة . وتنطبق الاتفاقية على الدالة المشار إليها في الجزء (ب) التالي ما دامت هي الدولة المضيفة .

الجزء (أ) أحكام عامة

القدم ١ : المزايا والحصانات والتسهيلات التي تمنح للمركز :

١ - دون إخلال بالفقرة ٢ (أ) من المادة العاشرة من هذه الاتفاقية ، تتعهد الدولة المضيفة بمنح المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية للمركز وللممتلكاته وأمواله وموجوداته أيا كانت في تلك الدولة :

(أ) الحصانة من أى شكل من أشكال الاجراءات القانونية ، إلا في الحالات المحددة التي يتنازل فيها المركز صراحة عن هذه الحصانة .

(ب) الحصانة من التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية أو أى شكل من أشكال التدخل .

(ج) حرية الاحتفاظ بالأموال أو العملات من أى نوع ، وفتح حسابات بأى عملة ، وتحويل الأموال أو العملات الأجنبية في داخل الدولة المضيفة أو إلى خارجها ، وتحويل أى عملات أجنبية إلى أى عملات أخرى .

(د) عدم الخضوع للرقابة على المراسلات الرسمية والرسائل الرسمية الأخرى ، مع عدم الاخلال باحتياطات الأمن المناسبة التي تتحدد باتفاق الدولة المضيفة والمركز .

(هـ) الاعفاء من جميع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة على الممتلكات والدخل والعاملات الرسمية للمركز ، ما عدا الرسوم التي تدفع مقابل الحصول على خدمات معينة .

(و) الاعفاء من الضرائب الجمركية أو منع وتقييد الواردات والصادرات بالنسبة للمواد التي يستوردها المركز أو يصدرها أو المطبوعات التي ينشرها للأغراض الرسمية .

٢ - تبذل الدولة المضيفة الجهد الكافي للتأكد من توافر الأمن والهدوء لمقر المركز ، وتوفير حماية من الشرطة له عند الضرورة ، بناء على طلب مدير المركز .

٣ - يتمتع المركز في اتصالاته الرسمية بمعاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لأي منظمة «كومية» بما في ذلك البعثة الدبلوماسية لمثل هذه الحكومة ، في الدولة المضيفة ، وذلك ، يتعلق بالأسبقيات وأسعار خدمات البريد والبرق والهاتف ووسائل الاتصال الأخرى .

القسم ٢ : المزايا والحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الرسميين ومدير المركز ؛ وفيه والأشخاص الآخرين .

١ - دون إخلال بأحكام الفقرة ٢ (ب) من المادة العاشرة من الاتفاقية ، تتعهد الدولة المضيفة بمنح المزايا والحصانات والتسهيلات التالية :

(أ) إلى ممثلي أي دولة أو منظمة حكومية دولية فيما يتعلق بأداء واجباتهم الرسمية المتصلة بعمل المركز :

١ - الحصانة من اجراءات القبض أو الاعتقال ، إلا في حالات الجرم المشهود ،
ومساعدة أمتعتهم الشخصية وعدم المساءلة عما يقولونه أو يكتبونه أو يقومون به من
عمل في حدود صفتهم الرسمية والحصانة من أى إجراء قانونى من أى نوع .

٢ - عدم انتهاك حرمة الأوراق والوثائق .

٣ - اعفاؤهم وزوجاتهم / أزواجهن من قيود الهجرة أو تسجيل الأجنبي أو الخدمة
الوطنية الاجبارية .

٤ - نفس التسهيلات التى تمنح لمثلى الحكومات الأجنبية الذين يقومون بمهام رسمية
مؤقتة وذلك فيما يتعلق بتنظيم عمليات النقد أو التحويل .

(ب) إلى مدير المركز وموظفيه :

١ - الحصانة من الاجراءات القانونية عما يقولونه أو يكتبونه وما يقومون به
من عمل بصفتهم الرسمية .

٢ - الاعفاء من الضرائب على المرتبات والمكافآت التى يدفعها المركز لهم .

٣ - اعفاؤهم وزوجاتهم / أزواجهن ومن يعولونهم من قيود الهجرة وتسجيل
الأجنبي .

٤ - تسهيلات الاعادة إلى الوطن لهم ولزوجاتهم / أزواجهن ولمن يعولونهم فى
أوقات الأزمات ، على أن تتماثل مع التسهيلات التى تمنح لأعضاء البعثات الدبلوماسية
المساوين لهم فى المرتبة .

٥ - الحق لغير رعايا البلد المضيف في استيراد ما يلزمهم من أثاث وحاجيات دون دفع رسوم ، بما في ذلك سيارة واحدة عند بداية العمل لأول مرة في المركز ، وكذلك عند استبدال هذا الأثاث وهذه الحاجيات بما في ذلك سيارة واحدة بعد انقضاء الفترات التي يتفق عليها المركز مع الدولة المضيقة .

٢ - وبالإضافة إلى المزايا والحصانات المشار إليها في الفقرة ١ السابقة تكون لمدير المركز وموظفيه نفس تسهيلات تغيير العملة الممنوحة للموظفين المساوين لهم في الرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية بشرط ألا يكونوا من مواطني الدولة المضيقة .

٣ - بموجب تطبيق تدابير الحفاظ على الصحة العامة والأمن التي يتفق عليها بين الدولة المضيقة والمركز ، لا تفرض الدولة المضيقة أى عائق على الدخول إلى أراضيها أو الإقامة فيها أو مغادرتها بالنسبة لممثلي الدول أو المنظمات الحكومية الدولية المشار إليها في الفقرة ١ (أ) وزوجاتهم / أزواجهن ، أو مدير المركز وموظفيه وزوجاتهم / أزواجهن ، ومن يدخلونهم أو أى زائر للمركز في غرض يتعلق بعمل المركز .

٤ - تمنح التأشيرات المطلوبة لأي شخص من المشار إليهم في الفقرة ٣ وتمدد في الحال وبدون أى رسوم .

القسم ٣ : تنفيذ قوانين الدولة المضيقة .

يتعاون المركز مع السلطات المختصة في الدولة المضيقة لتسهيل سير العدالة واحترام نظم الشرطة ، ومنع أى سوء استخدام فيما يتعلق بالمزايا والحصانات والتسهيلات الممنوحة بموجب المادة العاشرة من هذه الاتفاقية أو بموجب الملحق الحالي . وينظر المركز في الحال في طلبات التنازل عن الحصانة في الظروف المشار إليها في الفقرة ٥ من المادة العاشرة .

لقسم ٤ : تعديل هذا الإجراء :

- ١ - مع مراعاة الفقرة ٢ التالية يجوز تعديل الجزء (أ) من هذا الملحق بالدراسة الواردة في الفقرات من ١ إلى ٣ من المادة الثالثة عشرة من هذه الاتفاقية .
- ٢ - وبصرف النظر عن أي نص في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك الملحق الحالي ، وخلال الوقت الذي يكون فيه اتفاق المقر سارياً بين الدولة المضيفة والمركز ، لا يجوز إصدار أي تعديل لهذا الجزء ما لم تعبر الدولة المضيفة عن موافقتها الصريحة على ذلك .

الجزء (ب) أحكام خاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية

القسم ١ : مقر المركز والتسهيلات المتعلقة به :

- ١ - يكون مقر المركز في بنايات مركز الأميرة رحمة للتنمية في عمان بمحاذاة

اللقاء

- ٢ - تنفيذاً لالتزاماتها بموجب المادة ٩-٢ من هذه الاتفاقية ، تتعهد المملكة الأردنية

الهاشمية بترتيب ما يلي :

- (أ) تضع تحت تصرف المركز ، لاستخدامه الخاص ، مقراً مؤثثاً ومجهزاً بشكل مناسب لأداء أعمال المركز .

- (ب) تضع تحت تصرف المركز ، لاستخدامه الخاص ، مبنى رئيسياً يسمى المبنى (أ)

ويضم مكاتب مدير المركز وموظفيه الإداريين ، وقاعة للاجتماعات ،

وقاعات مختلفة ، ومكتبة ، ومقصفاً / مطعماً وسائر المرافق ، تبلغ مساحته

الإجمالية ٢٠٤,٠٠٠ م^٢ .

- (ج) توفر مبنى صغيراً إضافياً يتكون من طابقين ، يسمى المبنى (ب) لاستخدام

مدير المركز وضيوف المركز ، وتبلغ مساحته الإجمالية ٣,٩٦٠ م^٢ .

(د) تضع تحت تصرف المركز إضافة لما ورد في (ب) و (ج) أعلاه ، داراً للإقامة ، تسمى المبنى (ج) تتسع لإقامة ٦٠ شخصاً ، على أن تبني وتستكمل في أقرب وقت ممكن .

٣ - توضع العقارات المشار إليها في الفقرة ٢ تحت تصرف المركز ، ما دامت المصلحة لأردنية الهاشمية هي الدولة المضيفة ، أما إذا انتقل مقر المركز ، فتدفع المملكة الأردنية الهاشمية إلى المركز تعويضاً عادلاً بحسب كل حالة عن فقدان التمتع بالمباني والأجزاء الثابتة التي مولها المركز جزئياً أو كلياً .

٤ - ترتب المملكة الأردنية الهاشمية ، أمر إجراء الإصلاحات الضرورية التي يضاهيها مركز للمباني المشار إليها في الفقرة ٢ وتحمل تكاليفها ، وذلك فيما عدا الإصلاحات التي تعتبر جزءاً من الصيانة اليومية لهذه المباني .

٥ - وعند طلب المركز ، تبذل المملكة الأردنية الهاشمية أفضل المساعي لتزويد لإسكان المناسب لموظفي المركز وعائلاتهم .

قسم ٢ : المزايا والحصانات والتسهيلات :

١ - تشمل الضرائب المشار إليها في القسم ١ الفقرة ١ (هـ) من الجزء (أ) جميع لضرائب والرسوم مهما كان نوعها ، بما فيها رسوم الجمارك والمستحقات على السيارات والأثاث والمعدات الأخرى ، وتعفى من هذه الضرائب والرسوم التبرعات ، بما في ذلك كل المواد التي يرى المركز الحاجة إليها لأي سبب يتعلق بإنشاء المركز وتحقيق أهدافه .

٢ - تعفى أي أموال أو أملاك يحولها المركز لأغراض تعليمية أو علمية لأي شخص أو منظمة لا تسعى إلى الربح ، من دفع الضرائب من جانب هذا الشخص أو المنظمة .

٣ - يحق لموظفي المركز ، بما في ذلك المدير ، إذا لم يكونوا من رعايا المملكة الأردنية الهاشمية ، الاحتفاظ بموجودات خارج المملكة الأردنية الهاشمية ، والإعفاء من الضرائب على الدخل المستمدة من مصادر خارج المملكة الأردنية الهاشمية أو من ممتلكات خارج المملكة الأردنية الهاشمية ، كما يعفون من أداء الخدمة الوطنية .

٤ - تصدر المملكة الأردنية الهاشمية أي تشريعات ضرورية لمنح الأهلية القانونية للمركز ، وتقرير المزايا والمصانعات والتسهيلات المشار إليها في هذه الاتفاقية ، بما في ذلك الملحق الحالي .

المادة ٣ : تعديل هذا الجزء :

١ - مع مراعاة الفقرة ٢ ، يمكن تعديل الجزء (ب) الحالي من هذا الملحق بالطريقة الواردة في الفقرات من ١ إلى ٣ من المادة الثالثة عشرة من هذه الاتفاقية .

٢ - وبصرف النظر عن أي أحكام أخرى في الاتفاقية ، بما في ذلك الملحق الحالي ، يصح تعديل هذا الجزء ما لم توافق المملكة الأردنية الهاشمية على ذلك صراحة .

شهادة

نشهد بأن هذه نسخة طبق الأصل من المحضر الختامي « لمؤتمر المفوضين لإنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى » ، الذي عقد في روما بإيطاليا من ٢٦ إلى ٢٨ سبتمبر / أيلول ١٩٨٣ ، ومن ملحق هذا المحضر الذي يتضمن « اتفاقية إنشاء مركز إقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى » .

روما ،

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

وزارة الخارجية**قرار وزير الخارجية****رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٤**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٩ الصادر بتاريخ
١٣/٥/١٩٨٥ بشأن الموافقة على اتفاقية إنشاء المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي
والتمية الريفية في إقليم الشرق الأدنى الموقعة في روما بتاريخ ٢٨/٩/١٩٨٣ :

وعلى موافقة مجلس لشعب بتاريخ ٢٩/٦/١٩٨٥ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢/٧/١٩٨٥ :

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية إنشاء المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية
الريفية في إقليم الشرق الأدنى الموقعة في روما بتاريخ ٢٨/٩/١٩٨٣ .

ويعمل بها اعتبارا من ٣٠/١٢/١٩٨٧

صدر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٤

وزير الخارجية

عمرو موسى